

## مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

@ 109 @ بالبينة أو بإقرار البائع أو بنكوله عن اليمين وهو المختار وقيل لا يثبت إلا بإقراره خير المشتري في أخذه بكل ثمنه وهو المسمى أو تركه أي المبيع إن أمكن الترك . و إن ظهر الخيانة في التولية يحط أي المشتري من ثمنه قدر الخيانة عند الإمام وهو أي الحط القياس في الوضعية يعني إذا خان خيانة ينفي الوضعية أما إذا كانت خيانة يوجد الوضعية معها فهو بالخيار وهذا قياس قول الإمام لأنه لو اعتبره ما سماه من الثمن لما بقي تولية لأنه زائد على الثمن الأول فينقلب مرايحة بخلاف المرايحة لأنه لو اعتبر فيه المسمى لا يلزم الانقلاب بل مرايحة كما كانت فاعتبر المسمى مع الخيار في خيانة المرايحة لفوت الرضى ولم يعتبر في خيانة التولية لئلا تنقلب مرايحة فتعين الحط في خيانة التولية . وعند أبي يوسف يحط فيهما أي في المرايحة والتولية قدر الخيانة مع حصتها أي حصة الخيانة من الربح في المرايحة مثلا إذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه مرايحة بخمسة عشر ثم ظهر أن البائع كان اشتراه بثمانية يحط قدر الخيانة وهو درهمان ويحط من الربح ما يقابل قدر الخيانة وهو درهم واحد فيأخذ الثوب باثني عشرة درهما إذ لفظ التولية والمرايحة أصل فيبتني على العقد الأول لتحقق الأصل الذي هو التولية والمرايحة وعند محمد يخير بين أخذه بكل الثمن وتركه فيهما أي في المرايحة والتولية إذ الثمن المبتنى على شرائه مجهول والثمن المسمى معلوم والمعلوم أولى من المجهول فاعتبر فيهما المسمى إلا أنه يخير لما مر من عدم الرضى .

فلو هلك المبيع بعد ظهور الخيار في المرايحة قبل الرد إلى البائع أو امتنع الفسخ بحدوث ما يمنع الرد لزم كل الثمن المسمى وسقط الخيار اتفاقا قال في الهداية يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة لأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية